

# السياسة الإدارية الفرنسية في الشرق الجزائري\* من خلال مشروع لويس بلانكي

الدكتور عميراوي احميده

جامعة قسنطينة

\* - سبق وأن عالجتنا موضوع السياسة الفرنسية في الشرق الجزائري في أطروحة  
دكتوراه الدولة بمعهد العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري - قسنطينة 1999.

## مقدمة

تعدّ السياسة الإدارية من مميزات الظاهرة الاستعمارية الإستيطانية في الجزائر، إذ تعددت هذه السياسة الإدارية بين مدنية وعسكرية ومزدوجة. واتسمت بصدور قوانين كثيرة عرفت خلالها السلطة الفرنسية التردد حيناً والتناقض أحياناً. وعملت هذه السلطة على تطبيق القوانين الإدارية بتأسيس محاكم "قضائية" مدنية وعسكرية وإسلامية ويهودية. بجانب المرافق الأخرى كالمؤسسات التعليمية. ووظّفت هذه المحاكم كلها خدمةً للسياسة الإدارية الفرنسية. وقدمت مشاريع كثيرة. والسؤال الذي يمكن طرحه هو ما هو محتوى مشروع لويس بلانكي؟ وما هي مميزات هذه السياسة الإدارية؟ وكيف طبقت؟ وما هو دور الجزائريين فيها؟. وللإجابة على هذا السؤال نرى من الفائدة بمكان التحدث عن النقاط الآتية:

### 1 - بداية السياسة الإدارية الفرنسية

#### 2 - مشروع لويس بلانكي

#### 3 - نقد دي نفا

### 1 - بداية السياسة الإدارية الفرنسية

من باب الاستنتاج يمكن القول أن السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر بداية الاحتلال كانت متعددة المشاريع ومتأرجحة نتيجة

لتردد البلاط الفرنسي بين البقاء في الجزائر أو الجلاء عنها. ونتج عن هذا التردد الارتجال في وضع وتنفيذ القرارات. وفي عدم تمكن هذه السياسة من الإجابة على أسئلة كانت مطروحة آنذاك ومنها: هل تُسلم الجزائر إلى الباب العالي بعد أن تمّ القضاء على النظام الإداري بها أم يكون الاحتفاظ بها مستعمرة فرنسية؟ وإذا كان الاحتفاظ بها مفيدا هل تطبق فيها سياسة مدنية أو عسكرية؟ أو تبقى الجزائر مستقلة ذاتيا ولكنها خاضعة للسلطة الفرنسية؟ وفي هذه أو تلك هل تسيّر الجزائر بقانون فرنسي أم بقضاء إسلامي أم بقانون خاص متميز؟ واستمرت هذه الأسئلة موضع اهتمام الفرنسيين عسكريين ومدنيين ومشرعين. ولم يتفق كلهم على تطبيق نظام سياسي معين.

وتظاهرت الدبلوماسية الفرنسية على الرغم من المعارضة بالتفاوض مع الباب العالي قصد تسليم ولاية الجزائر له مقابل شروط رفضها الباب العالي. ثمّ اعتبرت الحكومة الفرنسية الجزائر امتدادا لفرنسا بمرسوم 22 جويليه 1834. وعين حاكمها برتبة جنرال يحمل لقب "الحاكم العام" مكان "القائد العام"، ويمارس مهامه تحت وصاية وزارة الحربية. فخوّلت لهذا الحاكم صلاحيات واسعة عسكرية ومدنية وبمساعدة وكيل مدني (Intendant civil) ونائب عام (Un Procureur général) ومدير مالي. ومنذ هذا التاريخ صار النظام الإداري في الجزائر يُسيّر نظريا بقوانين

ملكية فرنسية وليس بقوانين المستعمرات؛ على أساس أن الجزائر "امتداد طبيعي لفرنسا". في الوقت الذي كانت شرائح أوروبية وجزائرية تطالب بتطبيق سياسة الإدماج التي تأخذ بالقانون العرفي المحلي<sup>1</sup>.

وبعد احتلال السلطة الفرنسية لمعظم مدن الشرق الجزائري أدخلت تغييرات على النظام الإداري السابق<sup>٢</sup>. فصار هذا النظام يتكون من خمس هيئات على الأقل<sup>٣</sup> وهي: المجلس الحربي، والمجلس الأهلي الخاص، والقائد العسكري وهو حاكم الناحية، وقائد المدينة، والخليفة.

وبهذا الإجراء أحدثت السلطة الفرنسية نفوذا واسعا لها في المدينة وفي الريف. وبداية من عام 1845 شرعت هذه السلطة في إضافة القوانين وتطبيق بعضها من أجل تكريس سياسة الإدماج. إذ بمرسوم 18 أفريل 1845 قسمت الجزائر إلى ثلاث مقاطعات كبرى

---

1- Collot (C.), *Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962)*, C.N.R.S. Paris, O.P.U. Alger 1987, p. 7.

2 - كان النظام السابق عن الاحتلال الفرنسي في:

\* المدينة يتكون من هئتين: الباي والديوان.

\* الريف يتكون من الأعراش والقبائل العريقة. والقبائل المخزنية ذات الصبغة الفلاحية والعسكرية والإدارية لأنها قوة مأخوذة من البلاد لإدارة البلاد. ونتج عن هذه السياسة العثمانية القائمة على مبدأ حماية النظام بقبيلة ضد قبيلة استمرار الحكم العثماني "مهابة الجانب" في عيون كثير من الأهالي.

3 - تقرير القيادة الفرنسية، أرشيف وزارة الحربية الفرنسية-فانسان، باريس، H228.

يرأس كلَّ واحدةٍ والٍ (Préfet). وبداية من نوفمبر من نفس السنة منح فرنسيو الجزائر حق التمثيل النيابي في "الجمعية العامة" بباريس. وبعودة فرنسا إلى النظام الإمبراطوري عام 1851<sup>4</sup> طبقت تجربة إدارية جديدة في الجزائر؛ أهم ما تميّزت به هو عودة حكم العسكريين بقوة إلى البلاد، حاولوا إدارة البلاد بصفة شبه مستقلة عن فرنسا الأم. وصدر قانون 4 أوت 1851 الذي بموجبه تأسس بنك الجزائر، فكان له تأثير كبير في تاريخ الجزائر المستعمرة. ورافق هذا الإجراء إلغاء التمثيل النيابي لسكان الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية في باريس على خلاف ما نصّ عليه قانون 1845. وتم تعويض ذلك بإنشاء المكاتب العربية المدنية بقرار 8 أوت 1854 ووضعها تحت إشراف العسكريين بجانب المكاتب العربية العسكرية.

ومن جهة أخرى طبق ديفو<sup>سم</sup> سياسة إدارية متميزة حيث أسند تسيير الشؤون الإدارية لجزء من البلاد - خاصة في الجنوب الجزائري - إلى أعيانها بدل المعمارين أو الضباط الفرنسيين أو مكاتب الشؤون العربية. في الوقت الذي وجه حملات عسكرية كثيرة إلى القبائل الصغرى (بني ولبان) وغيرها وإلى القالة وتبسة

---

ير - إثر الانقلاب الذي قام به لويس نابليون في فرنسا يوم 2 ديسمبر 1851.  
سم - لمزيد من المعلومات عن دور ديفو ينظر ما كتبناه في: من تاريخ الجزائر الحديث، مطبوعات جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة 2000، ص - ص. 143 - 174

والأوراس وإلى معظم مناطق الصحراء. وكل ذلك من أجل تطبيق سياسة الإدماج.

ووافق سياسة الإدماج هذه ما كان عليه الوضع الاجتماعي في الشرق الجزائري الذي كان يختلف من منطقة إلى أخرى. ففي بعض المناطق من قبائل الحضرة كانت الأسرة أو العشيرة هي التي تقوم بالدور الأساس في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي بينما القرية ببلاد القبائل الكبرى هي التي كانت تقوم بالدور الأساس في مختلف مناحي الحياة. فالأسرة أو العشيرة هي التي كانت تشكل الوحدة الإدارية الأساسية في هذه الجهة حيث كان على رأس كل قرية أمين أو وكيل يعين من طرف الجماعة. وكانت هذه الجماعة أعلى هيئة "قضائية" وتنفيذية في المنطقة.

ولما كانت أطراف قوية في السلطة الفرنسية مصرّة منذ البداية على الاحتفاظ بالجزائر فإنها لم تتردد في سنّ سياسة إدارية متميزة أشركت فيها الجزائريين؛ إذ تؤكد المصادر التي بين أيدينا أن السلطة الفرنسية أشركت الأعيان من الجزائريين وكان من بينهم القادة الذين عينتهم؛ وكان منهم في مدينة قسنطينة حمودة بن سيدي الشيخ ابن محمد الفقون. ثمّ عين نيقريي (Négrier) حاكم قسنطينة الشيخ عمار بالقشي خلفا لحمودة بن محمد الفقون في

مارس عام 1841. ثمّ تولّى الإدارة بعده الضابط غاسلان (Ghaslane) بقرار من الحاكم العام يوم 28 أفريل 1848.<sup>6</sup>

ومن خلال إطلاعنا على بعض الوثائق المحفوظة في دور الأرشيف في فرنسا تتأكد لنا أن الأعيان الذين تولوا الإدارة في ظلّ الاحتلال كثيرون. ومن هذه الوثائق نقدم ما كتبه دي نوفو (De Neveu)<sup>7</sup> الذي حدّد لنا جانبا مهما من هذه السياسة الإدارية وكانت على الوجه الآتي:

❖ تعيين ابن عيسى □ خليفة على الساحل بعد احتلال مدينة قسنطينة لضمان أمن الطريق الرابط بين فيليبفيل (سكيكدة) وقسنطينة وللقبض على "المجرمين" وتسليمهم للسلطة العسكرية.

6 - Megnaoua Chérif, Le Registre du Caïd El Bled de Constantine 1848- 1850, Linotype Braham, Constantine 1929.

7 - يراجع هذا المخطوط وعنوانه: "وضعية إقليم قسنطينة ما بين الفترة 1839 إلى 1842 بقلم الكولونال دي نفا ردأ على كتاب لويس بلانكي الذي انتقد السياسة الفرنسية"، أرشيف وزارة الحربية الفرنسية -فانسان، باريس ، H235.

8 - هو باش حامبا أيام حكم الحاج أحمد باي. وقد وصفه علي أفندي حين التقى به سنة 1832 بالقول: ونزلنا عند ابن عيسى، هذا الرجل لا يعرف والذي معرفة شخصية، ولكنه كان يسمع عنه كثيرا ولم يكن يحبه. واستقبلنا باحترام ولكن من دون حفاوة... فجلسنا نتناول وجبة العشاء معه وكان مرغما على أن يكون في استقباله لنا احترام نظرا لوظيفته. وحكمت عليه في النهاية بالرجل الجاهل الذي لا يستطيع التحكم في المناقشة. ينظر:

\* Ali (Efendi), Souvenir d'un voyage d'Alger à Constantine, traduit de l'Arabe par De Saulcy, Paris –Metz 1838.

ولمنع كل هجوم على المؤسسات الفرنسية الممتدة من فيليبفيل إلى الحروش واسمندو.

❖ تكليف ابن حملاوي عام 1838 بضمان أمن الطريق الرابط بين قسنطينة وسطيف. وبفرض السيطرة الفرنسية على القبائل المتوطنة على ساحل جيجل وعلى الجنوب منه. وبالفعل تم ذلك بفضل ما قام به من دور. وبفعل ما كان لهذين الرجلين ابن عيسى وابن حملاوي من مكانة أيام حكم الحاج أحمد باي تمكنا من السيطرة على قبائل وأسر جزائرية في عهد التوسع الفرنسي؛ لأن القبائل بقيت تهابهما.

❖ تعيين الشيخ المقراني على منطقة مجانة نظرا للنفوذ الكبير الذي كان يتمتع به في هذه الناحية. وجاء تعيينه أيضا قصد الحد من نفوذ الأمير عبد القادر بهذه المنطقة عن طريق خليفته ابن سالم والحاج مصطفى.

❖ تعيين ابن قانة واعتماده في منصب شيخ العرب على منطقة الزاب؛ لأن بسكرة كانت مركز الجنوب الجزائري كله. وكان ابن قانة يحكم هذه المنطقة في عهد الحاج أحمد باي رغم وجود فرحات بن سعيد الذي أخلص أو تظاهر بالإخلاص لفرنسا. وكان ابن قانة يحكم منطقة الزاب رغم انتشار السكان على رقعة تمتد من بسكرة إلى الجريد. ورغم قلة الإمكانيات لمحاربة قوات الأمير عبد القادر في هذه المنطقة بواسطة أنصار له ومنهم فرحات بن

سعيد ذو النفوذ الواسع. وكذلك الحسن بن عزوز. رغم ذلك تمكن ابن قانة من قتل الأول وسجن الثاني وتسليمه لفرنسا التي نفتته إلى جزيرة مارغريت □.

❖ تعيين قائد العواسي علي بن با أحمد الذي سبق له وأن عين خليفة على الساحل خلفا لابن عيسى. ثم على فرجية خلفا لابن حملاوي. في الوقت الذي كانت فيه مقاطعة الشرق والجنوب الجزائريين تحت سيادة كل من ابن قانة والحاج المقراني.

❖ تعيين حمودة بن الفقون في منصب شيخ الإسلام لمدينة قسنطينة ليتولّى أمر المسلمين نظرا لمكانته ولمكانة عائلته ذات النفوذ الممتد إلى كامل أنحاء الجزائر، ومن غير المستبعد أن يكون تعيينه جاء تقديرا لموقفه من الحملة الفرنسية على قسنطينة الذي لم يستمر في المقاومة بعد أن تأكد له عدم قدرة السكان على ذلك. يقول دي نفا: وهو (أي حمودة بن الفقون): "الذي تخلى عن مواصلة الحرب ضدنا وعمل على توقيف النار يوم دخولنا إلى قسنطينة قصد الحد من إراقة الدماء والحد من مقاومة كانت ستستمر ساعات. وهو الذي أقنع السكان بأن المسيحيين سيحترمون الدين الإسلامي والعادات والتقاليد للسكان الجزائريين وقد كتبت خطابات

---

9 - لمعرفة شيء عن الحسن بن عزوز يراجع ما كتبه في: المجلة التاريخية المغاربية، العدد زغوان - تونس 2000، ص -ص. 693 - 706

**كثيرة في هذا الشأن. وكان لموقفه هذا مردوده وتأثيره على السكان<sup>1</sup> لـخ.**

وتفطنت السلطة الفرنسية إلى وسائل كثيرة لكسب بها الصفوف الجزائرية وهي اكتساب الشيوخ سواء شيوخ الدين أم شيوخ الطرق "الصوفية" أم شيوخ القبائل والأسر. وكانت لهدية البرنوس آثار فاعلة في النفوس منذ العهد العثماني؛ وهو ما عملت به فرنسا حين كلفت حموده بن الفقون بتوزيع البرانيس باسم فرنسا على أهم الشيوخ ذوي النفوذ. وبناء على ما ذكره دي نفا<sup>2</sup> لـخ فقد وزعت هذه البرانيس كالآتي:

- ثلاثة برانيس عادية وواحد من الكاشمير إلى فرحات بن سعيد "شيخ العرب".
- برنوس وحايك إلى الخليفة مصطفى.
- برنوس وحايك إلى الآغا بوزيان بن العلمي.
- برنوس إلى أحمد بن شريف شيخ أولاد ريغة.
- برنوس عادي وآخر كاشمير إلى ابن هني قائد عامر الغرابة.
- برنوس إلى حسان بن عون قائد التلاغمة.
- برنوس إلى العربي بن العلمي قائد عامر الشراقة.

---

10- دي نفا، أرشيف وزارة الحربية الفرنسية - فانسان، باريس، 235 H ينظر ملحق رقم 1

11 - أرشيف وزارة الحربية - فانسان، باريس، H235

- برنوسان إلى ابن العطار قائد ميلة.
- برنوس إلى قائد أولاد بن عمار.
- برنوس إلى سعد بن قائد علي الذي عين قائدا على جزء من الساحل.
- برنوس إلى قائد أولاد براهيم "الفقانية" (فوق، يعني شمالا بالساحل).
- برنوس إلى أولاد براهيم الجنوبية.
- برنوس وقندورة إلى إبراهيم بن يوسف
- برنوس إلى شيخ أولاد عضاض
- برنوس وقندورة إلى شيخ أولاد سي يحي بوطن الشفة
- برنوس إلى شيخ أولاد فريحة فرقة من أولاد عبد النور.
- برنوس إلى شيخ براكتة بن مذكور.
- 4 برانيس إلى شيوخ الحراكطة.
- برنوس إلى ابن فراح خليفة إبراهيم بن يوسف.
- 4 برانيس إلى شيوخ أولاد عبد النور.
- 4 برانيس إلى شيوخ آخرين.
- برنوس إلى شيخ أومية.
- برنوس إلى ابن مراد قائد أولاد قرفة.
- 4 برانيس إلى شيوخ أولاد عزيز.
- برنوس إلى قائد العزل.

- برنوس إلى مختار بن شواله.
- برنوسان إلى الحاج أخي الشيخ فرحات.
- برنوسان إلى المترجم براهيم.
- برنوس وقندورة إلى ابن عزالدين شيخ زواوة.
- برنوس إلى أخي ابن هني.
- برنوس إلى قائد أولاد داود.
- برنوس إلى قائد سدراتة.
- برنوس إلى شيخ سلاوة.
- برنوس إلى باش خزناسي الحاج إبراهيم.
- برنوس إلى قائد الجندمة العربية بالقصر.
- برنوس إلى ابن عزالدين.
- برنوس إلى قائد العشور.
- برنوس إلى شيخ أولاد مطلحة.
- برنوس إلى ابن قندوز قائد أولاد ذهب.
- برنوس إلى شيخ أولاد شرفة.
- برنوس إلى شيخ بني قطيط.
- برنوس إلى سيخ أولاد عواسي.
- قفطان إلى شيخ العرب.
- قندورة إلى شيخ فرجيو.

من خلال هذه القائمة يتبين أن النفوذ الفرنسي امتد بواسطة هؤلاء الشيوخ إلى مناطق كثيرة من البلاد منذ بداية الاحتلال. ولم تكتف السلطة الفرنسية بهذا الإجراء بل عقدت "معاهدات" مع شرائح مختلفة من سكان الجزائر برنخ.

وقد لقيت هذه السياسة القائمة على إشراك الرؤساء الطبيعيين في حكم البلاد لحساب فرنسا معارضة من نواب فرنسيين ومن ضمنهم لويس بلانكي.

## 2 - مشروع لويس بلانكي

كان لويس بلانكي النائب بالبرلمان الفرنسي من أنصار الرأي الداعي إلى أن تتفرد فرنسا بإدارة الجزائر من دون إشراك أي طرف محلي أو أجنبي. وإنما نرى فائدة من عرض وجهات النظر التي

---

12 - من مميزات السياسة الإدارية الفرنسية عقد سلسلة من "المعاهدات" مع أطراف جزائرية كانت منها:

معاهدة سعد وليدورابح في تاريخ 19 أفريل 1835. ينظرهما كتبناه بعنوان: "التولجد الفرنسي في بجليية"، الثقافة، للعدد 100، وزارة الثقافة، الجزائر 1988، ص-ص. 81-73

معاهدة الدوائر والزمالة في تاريخ 16 جوان 1835. ينظرهما كتبناه بعنوان: "معاهدة الدوائر والزمالة"، الثقافة، العدد 88، وزارة الثقافة، الجزائر 1985، ص-ص. 123-137

معاهدة بني ميزاب في عام 1853 ينظر: Alfred Chobaut, Voyage chez Beni-Mzab, Paris 1898

قدمها بلانكي في مشروع بإحدى الجلسات البرلمانية <sup>ترنخ</sup>. على أن نكتفي بترجمة ما يتعلق منها بالجانب الإداري فقط.

قال بلانكي: "نجد في تاريخ الأمم حوادث لا تبررها الحسابات المالية، والمحافظة الآن على ما حققته الحملة الفرنسية ضرورة بالنسبة لفرنسا. لأن الاعتبار الوطني لا يسمح أن يرفع علم غير العلم الفرنسي على أعالي الجزائر".

يعدُّ موقف بلانكي هذا تعبيراً عن قناعة بعض الأطراف الفرنسية وغير الفرنسية الداعية إلى ضرورة الاحتفاظ بالجزائر من دون السماح لقوة أوروبية أخرى أن تشارك فرنسا في اقتسام هذا المكسب. ويعدُّ أيضاً رداً على أصوات النواب الذين كانوا يطالبون بالجلاء عن الجزائر.

ولتحقيق مكسب الاحتفاظ بالجزائر أصرَّ بلانكي بالقول: "إنه من المستحيل أن نتخلى عن أرض سقيناها بدمائنا، إننا امتلكننا أكثر من ثمانمائة (800) كلم من السواحل القريبة من فرنسا وإيطاليا واليونان وأسبانيا. وغير بعيدة عن جبل طارق ومالطا، في بحر يحتوي المشاكل الكبرى لأوروبا والعالم... فتطور عدد قطعنا

---

13 - Blanqui (L.), Rapport sur la situation économique de nos possessions dans le Nord de l'Afrique en 1839, Coquebert (W), Paris 1840.

انتقينا هذا المصدر واعتمدناه أكثر من غيره نظراً لما يتضمنه من معلومات مهمة عن السياسة الإدارية الفرنسية خلال هذه الفترة.

البحرية وحصانة مواقعنا العسكرية الهامة باتساع نفوذ الدولة وزوال الرق صار كبيرا. تمّ هذا بفضل القضاء على القرصنة".

وافق رأي بلانكي هذا طموح كل من كانت مصالحه مرتبطة باحتلال شمال أفريقيا وإدارتها لضمان الزيادة في الربح التجاري. لأن في ذلك الأمر تأمينا للتجارة الخارجية الأوروبية وحماية للموانئ الفرنسية وهي المسائل الهامة التي كانت تشغل أذهان الساسة والتجار الفرنسيين منذ فترة سابقة عن الاحتلال.

على هذا الأساس لا يستغرب أيّ دارس لتاريخ الاستعمار الاستيطاني من إصرار السلطة الفرنسية على الاستمرار في تطبيق سياسة الاحتلال وبعدها الاستيطان. مثلما لا يستغرب من مؤازرة أطراف كثيرة لها من الفرنسيين الرسميين. ولكن بلانكي قدّم وجهة نظر تخالف وجهات نظر كثير من الفرنسيين وخاصة العسكريين منهم حول الطريقة التي يجب أن تدار بها الجزائر. وهو بذلك يكون على دراية بالصراع الذي كان قائما بين الأوروبيين المدنيين والعسكريين في الجزائر، من جهة. وبينهم وبين حكومة باريس من جهة ثانية. وبين الكل والجزائريين، من جهة ثالثة.

ومن خلال الدراسة لمشروع بلانكي يمكن استنتاج حقيقة وهي أن الاتفاق كان حاصلا بين جميع الأطراف على ضرورة الاحتفاظ بالجزائر مستعمرة فرنسية لكن الاختلاف كان واقعا بين كل هذه الأطراف حول كيفية إدارة البلاد. ولهذا قال بلانكي: "ولكن

إذا كنا على العموم متفقين على وجوب المحافظة على الجزائر فإننا لن نتفق عندما نناقش كيفية الاحتلال. فالبعض يقترح بناء جدار كبير كحاجز منيع، بينما البعض الآخر يكتفي بحفر خندق عريض. وهناك من يريد إدارة أملاكنا بإفريقيا كما أدار الإنجليز أملاكهم بالهند، بينما يرى البعض اعتماد نظام الاستعمار المدني، وآخرون يريدون الاستعمار العسكري".

ولم يكتف بلانكي بهذا الطرح بل تمادى واعتبر ما حققته فرنسا من احتلال الجزائر إنما هو شرعي بالاستناد إلى مبدأ القوة الغالبة: إن قدوم فرنسا إلى أفريقيا كان...تحت غطاء الملك الشرعي لمقاطعة الجزائر القديمة.

تكون قضية "الشرعية" هذه هي الخطاب الذي كان يقول به كل ضباط الاحتلال، بل هو مبدأ السياسة الاستعمارية الاستيطانية. وهو لا يخرج كذلك في قناعة بعض الأنظمة آنذاك على مبدأ سياسة الدولة الغازية لمجتمع ما؛ وهو يخالف ما هو متعارف عليه في عرف السياسة العلمية القائمة على احترام حق الشعوب.

وقد أكد بلانكي على مبدأ الغلبة بقوله: "كان هذا هو المبدأ الذي أعلنته الحكومة وكان لها أن تعلنه وتدافع عنه لأن الحرب أعلنت ضد داي الجزائر، ونحن انتصرنا عليه وزالت شرعيته أمام

انتصارنا ، هذه الشرعية التي لم تكن سوى شرعية الأقوى التي استمدتها من كونه (الداي) ولي أمر المؤمنين".

وقد تفلن بلانكي إلى مفارقة حين قال: "إن تعقيد الأحداث جعلت من الأتراك الذين أعلنّا ضدهم الحرب ودمرنا قوتهم حلفاء لنا، يقاتلون في صفنا، بينما بقي عرب مقاطعة الجزائر أعداء أشداء رغم أننا حررناهم من الأتراك الغزاة". يشير بلانكي إلى بعض القبائل المخزنية التي كانت في الصف العثماني ومالت إلى فرنسا، وكذلك إلى الكراغلة الذين تجندوا في الصفوف الفرنسية. استغرب بلانكي من موقف "الأتراك" لما صاروا في صف فرنسا التي حاربتهم بينما صار الجزائريون ضدها رغم أنها "حررتهم" - حسب قوله - ولكن بلانكي لم يعرف أن الجزائري آنذاك كان يقاوم بوازع ديني إسلامي.

وكان بلانكي يتابع الأحداث الجارية في الجزائر ويحدد موقفه منها؛ إذ أنه قدم جملة من الحقائق حين قال بما مفاده: "ففي وقت قصير وفي مقاطعة قسنطينة أحرز حلفاؤنا المسلمون نصرا عظيما ضد أعدائنا من سكان المناطق الجزائرية دون أن يدعموا من طرف قواتنا. اليوم حلفاؤنا يتبعون عمليات جنرالاتنا ، وقد بعثوا

إلى الجنرال القائد في قسنطينة خمسمائة (500) أذن من الجهة اليمنى<sup>14</sup>.

واستتكر بلانكي مثل هذا السلوك لما تفاخر الضباط العسكريون بهذا الصنيع الشنيع حين وجّه قائد مقاطعة قسنطينة يوم 29 مارس 1840 أوامره بهذه الكلمات: "هذا الأمر (قطع الأذن) سيقراً على وحداتنا في المواقع التي بها المدفعية وستطلق خمس طلقات نارية مدفعية إحياء لهذه الأخبار السارة".

بالمقارنة مع ما كان يجري في إدارة حكم الأمير عبد القادر وفي هذا الوقت الذي يعتبر فيه الضباط الفرنسيون هذا الإجراء - بعث الأذان بدل الرؤوس - لونا من التحضر كان الأمير عبد القادر يمنع ذلك وبقوة على جنوده بقناعة منه بأن للميت حرمة.

وقد انتقد بلانكي هذه السياسة العنيفة التي طبقها جيش الاحتلال خاصة حين مارس المذابح في حق الجزائريين فكتب بشكل مطول حول هذا الموضوع. ونقتبس منه ما مفاده: "جاء في تقرير الحاكم العام على الجزائر يوم 11 أبريل 1840 أحرز ابن قانة انتصارا ساحقا يوم 24 مارس على قوات عبد القادر حيث تمّ تدمير فيلقين من قواته وغنم كل العتاد العسكري لجيش ابن عزوز

---

14 - أكد بلانكي هذا الأمر بناء على ما جاء في تقرير الحاكم للعام إلى وزير الحربية حيث ذكر فيه أن حلفاءنا الذين كانوا يقطعون رؤوس أعدائهم ويعشون بها لإثبات وتحديد عدو قتلهم في المعارك، أصبحوا يعيشون للبلأذن اليمنى لكل راس، وهذه خطوة نحو التحضر.

الموجود في قبضة خليفته. وقطعت خمسمائة رأس من مناصري عبد القادر أرسلت إلى الجنرال غالبا (Galbois)."

يتدخل بلانكي منتقدا حكومة بلاده طالبا منها أن تعمل على نشر الحضارة الأوروبية فوق أرض إفريقيا. وأن تمنع هذا السلوك البربري الذي يثير الاشمئزاز والرعب ويخالف قوانين الحرب. وبالمقابل أشاد بموقف الحكومة الإنجليزية تجاه أسرى الحرب. قائلا: "علينا أن نشجع حلفاءنا حين يقدمون لنا مساجين، لأننا نعلم أن في حربنا ضد الأسباب تعرض جنودنا إلى التعذيب مرات عديدة عندما يقعون في الأسر فماذا فعل الجنرال الإنجليزي ليتجنب تكرار هذه العمليات لقد أعطى أمرا إلى قادة جيشه وبعث به إلى المقاتلين (المحاربين) يقول فيه بأنه يشتري وبثمان مرفوع جدا الأسرى الفرنسيين الذين يقدمون له."

كان بلانكي على قناعة من أن فضائع الحروب التي ارتكبت في الجزائر كانت كبيرة. مثلما كان على قناعة من أن سياسة اللين هي التي تمكن فرنسا من إدارة البلاد من دون عناء. وقد انتقد سياسة القادة الفرنسيين القائمة على السلوكيات المناقضة للقانون الفرنسي. وبالفعل فطن بلانكي الفرنسيين إلى أهم نصوص ذلك القانون فقال: وهذا الإجراء الذي نطالب به ليس بجديد عن المشرع الفرنسي فالمادتان السادسة والسابعة من القانون العسكري الصادر في 26 نوفمبر 1726 جاء فيهما:

المادة 6: كل عسكري يقوم بتعرية رجل جرح في المعركة وهو حي يعاقب بعشر سنوات سجن.

المادة 7: كل فرد يقوم بتعرية رجل جرح في معركة، وهو حي وقام بتعذيبه أو قتله، خارج الميدان فإن عقوبته القتل. وهذا تشريع تفتخر به فرنسا، وهو يتوافق مع مبدأ الحرب النظيفة. وعلى المنتصرين من شعوب أفريقيا أن يمثلوا لهذا التشريع.

ويعقد بلانكي مقارنة بين الإدارتين العثمانية والفرنسية في الجزائر وتنتهي به المقارنة إلى الإشادة بالإدارة الفرنسية وذم الإدارة العثمانية وعلى هذا الأساس قال: على فرنسا التي أصبحت المالك الشرعي لهذه المنطقة بعد أن دمرت القوة التي حكمت العرب أكثر من ثلاثة قرون أن تفرض نظاماً إدارياً بالنظر إلى الماضي وتطویر الحاضر لضمان المستقبل. لقد استطاع الأتراك استعمار المنطقة وتنصيب أنفسهم حكاما عليها وقد ساعدتهم على ذلك عقيدتهم الدينية ولكن الأهالي لم يرضوا بحكم الأتراك لأنهم أزيحوا من جميع المراتب العسكرية وفرضت عليهم الضرائب.

من القضايا التي شغلت بال الفرنسيين آنذاك هي سرّ بقاء الإدارة العثمانية في الجزائر مدة طويلة رغم أن عدد الجيش العثماني كان لا يتعدى في أغلب الأحوال السدس (6/1) من عدد الجيش الفرنسي. حاول بلانكي أن ينوّر الساسة الفرنسيين بتقديم تفسير لهذا بقوله: "وإذا كان الأتراك قد ملكوا الأراضي فقد كانت بينهم وبين

العرب حروب ضارية غير محدودة. وهذا يعود إلى اهتمام الأتراك بالحكم فقط وبقائهم بعيدين عن فلاحه الأرض، وهذا النظام كان قائما على مبدأ القوة وهو ما يفسر بقاؤه قرونا عديدة."

لكن حقيقة غابت على بلانكي وهي أن النظام الإداري العثماني لم يكن ملموسا وبقوة في كامل البلاد ولعامل الدين الإسلامي فعل في بقاء الأتراك العثمانيين. زيادة على ذلك يبدو التناقض في كلام بلانكي حين حاول أن يعرف بالسياسة الإدارية العثمانية للفرنسيين لأنه من جهة يقول: "وإذا كان الأتراك قد ملكوا الأراضي". ولكنه من جهة أخرى يقول: "وهذا يعود إلى اهتمام الأتراك بالحكم فقط." ومن جهة ثالثة يريد أن يوهم الرأي العام الفرنسي بعدالة فرنسا وب حمايتها لحقوق الجزائريين استنادا إلى ما صرح به من قول: "وعندما نزلنا على الضفاف الإفريقية قلنا للعرب: لكم الأراضي ومنتجاتها، لأن الله أراد أن تكونوا أسيادا بالفتوحات، تدفعون لنا ما كنتم تدفعون للأتراك، احتفظوا بعباداتكم وقوانينكم وعقيدتكم الدينية لأننا لم نأت لتجريدكم من إرث آبائكم، لنا السيادة والقوة وجميع المناصب العسكرية، ستكونون تحت حمايتنا طالما احترمت قوانيننا واحترمت واجباتكم نحونا حسبما تقتضيه المرحلة، وكل من يخرج عن هذه الالتزامات سيناله العقاب الشديد. نحن قمنا مقام الأتراك وستدفعون لنا ما كنتم تدفعون لهم وسنكون أعدل منهم."

في الواقع أن هذا الكلام كان خطاب السلطة الفرنسية بداية الأمر؛ لكن الخطاب تغير في السياسة الإدارية الفرنسية وتمت مصادرة في حقوق الجزائريين.

وأن الواقع التاريخي يبين أن القائل بهذه السياسة العادلة في حق الجزائريين هم فئة قليلة من السياسيين، بينما الأغلبية من الاستعماريين الاستيطانيين لم تكن نيتهم إشراك الجزائريين في استثمار خيرات البلاد.

يبدو بلانكي من جانب آخر غير مطلع على مواطن المقاومة الجزائرية التي اتسعت خلال هذه الفترة. مثلما يكون قد ركبه الغرور بما تقدم به بعض الجزائريين من ولاء وخضوع للسلطة الفرنسية فقال: "إن العلاقات السائدة يومياً بيننا وبين العرب جعلت فيهم ثقة في عدالتنا وفي قوتنا وفي وفائنا لعودنا، وشيئاً فشيئاً زالت الاحتياطات والتخوفات التي كانوا يمارسونها اتجاه الشعوب المسيحية".

وبعد العرض والنقد الذي قدمه بلانكي يقترح تصوراً لنظام إداري فرنسي يكون مناسباً في الجزائر وهو النظام الذي سبق وأن دعا إلى تطبيقه كثير من الفرنسيين وبعض الجزائريين مع شيء من الاختلاف أمثال حمدان بن عثمان خوجة. وأساس هذا النظام يقوم على ما طبق في مصر بعد حملة بونابرت عليها فيقول بلانكي: "عندما تقرر الحملة على مصر كان من بين التوصيات الأساسية

التي وجهت إلى بونابرت كانت مبنية على البند الرابع من قرار 12 أفريل 1798 الذي ينص: على قائد جيش المشرق أن يحسن بكل الوسائل التي ستكون بين يديه معاملة الناس."

ويطمئن الأهالي على أرضهم، ويحترم جميع تقاليدهم من عقيدة وآداب وقوانين وعادات. ويأمر الفرنسيين باحترام ذلك <sup>سملخ</sup>.

وقد أشاد بلانكي بسياسة بونابرت في مصر وألحَّ على تطبيق مثلها في الجزائر، إذ كتب بإسهاب في هذا الموضوع. ونقتبس القليل منه كالآتي: "اقتدى بونابرت بالإسكندر كمثال حيث كان هذا الأخير يدي احتراماً كبيراً لآداب وأخلاق الشعوب المهزومة لتدعيم وتوطيد فتوحاته. وفي هذا الصدد يقول لنا

15 - يؤكد بلانكي، المصدر السابق أنه في 31 جويليا 1798 أمر الجنرال بونابرت بما يلي:

أولاً: تثبيت كل الممتلكات للملاكين المصريين.

ثانياً: تستبقى العطاءات الخيرية الموجهة للمساجد وخاصة المخصصة لمكة والمدينة كما كانت من قبل.

وكتب الجنرال بونابرت من القاهرة في يوم 28 / 08 / 1798 إلى الجنرال كليبر (Kleber) بالإسكندرية: "في ما يتعلق بالإدارة والعدالة فهذا أمر مقدس عند المسلمين، فأثرك لهم الديوان." وفي نفس اليوم كتب إلى الشيخ الميسري أحد أعيان مدينة الإسكندرية يقول له: "إن الجنرال كليبر (Kleber) أخبرني عن سيرتك (سلوكك) وأنا مسرور بها، أنت تعلم التقدير الخاص الذي أكنّه لك منذ عرفتك، وأتمنى في وقت قريب أن أجمع جميع العقلاء لهذه البلاد لإيجاد نظام منسجم يعتمد على مبادئ القرآن، هذه المبادئ الحقيقية والوحيدة التي تسعد الإنسان. ضع في حسابك دائماً تقديري ودعمي لك." كما أعطى أمراً للجنرال فيجيبي (Fugiers) بأن يولي احتراماً كبيراً لقرية طنطا التي لها قيمة خاصة عند المسلمين (المحمديين) بأن قال له: تجنب كل عمل يوحي للمسلمين بأننا نحترق عقيدتهم وآدابهم."

مونتسكيو (Montesquieu) لا يكفي أن نترك للشعوب المستعمرة قوانينها، بل أيضا مقدساتها -آدابها وأخلاقها - لأن الشعب العارف يدافع عن آدابه أكثر من دفاعه عن قوانينه. لهذا كانت إدارة الجنرال في مصر ذكية بحيث كسبت إلى جانبها علماء الدين الذين دعوا الأهالي في المساجد كي يكونوا مخلصين للفرنسيين. وقد زكى بونابرت شيوخا مثل البكري والمهدي الخ.. هؤلاء عملوا دائما من أجلنا داخل المساجد ولهم تأثير كبير على الشعب لأنهم ينحدرون من ذرية الخلفاء" <sup>شم لـ</sup>.

ويؤكد بلانكي على أهمية ما حدث في مصر مبرزا إصرار بونابرت بالاحتفاظ بها، إذ قال بلانكي: ففي نفس يوم 23 أوت 1799 وجه بونابرت نداء إلى جنوده يعلن عن ذهابه إلى فرنسا، وكتب إلى الجنرال كليبر (Kleber) رسالة يقول فيها بما أمكن

---

شم لـ - بالفعل قد تمكن بونابرت من كسب صفوف مصرية بعد تقديم وعود لتحسين مستقبل ومصير الأهالي، إذ وعد بونابرت الشعب المصري بتشغيل قناة الإسكندرية ليكون الماء في كل وقت. وفي رسالة موجهة إلى ديوان القاهرة نجد العبارة الآتية: "إنني مشغول في هذه اللحظة بالعمليات الضرورية لرسم المكان الذي نجر منه الماء لإيصال النيل بالبحر الأحمر. هذا الاتصال وجد قديما، لأنني عثرت على آثار في مواقع كثيرة." وكان بلانكي يريد من القادة الفرنسيين في الجزائر أن يطبقوا نفس سياسة نابليون في الجزائر التي تلخص في النقاط الآتية:

- أن يترك للشيخو الجزائريين الذين هم من الشرفاء وفقهاء الشريعة مهام الإدارة والعدالة.

- أن تهتم حكومة فرنسا بالروح القومية العربية والإسلامية.

- أن تبدي فرنسا احتراما فائقا للممتلكات والقوانين والآداب والأعراف.

- أن تكتفي بقبض الضريبة من الجزائريين.

ترجمته: إنكم تلاحظون مثلما ألاحظ أنا، كم هي مهمة حيازة مصر بالنسبة لفرنسا، هذه الإمبراطورية التركية التي أشرفت على الخراب وتداعت للسقوط من جميع الجهات، تحتضر اليوم، والتخلي عن مصر من التعاسة والإهانة، لأننا لا نريد أن نرى هذا الإقليم بأيادي أوروبية أخرى.

من المؤكد أن التجربة الفرنسية في مصر حفزت الساسة الفرنسيين على تأسيس إدارة فرنسية دائمة في الجزائر، وهو ما يؤكد بلانكي حين دعا بقوة إلى تطبيق نفس السياسة التي طبقت في مصر، ولتحقيق ذلك عرض بلانكي وجهة نظره قائلاً:

"إن اتفاقية التافنة والاحتلال الدائم كانت القضية الأولى التي فاجأت جيوشنا وكانت عبئاً ثقيلاً على معمرى الجزائر. إن ترك ثلاث من بين أربع مقاطعات في يد الجزائريين وأن معاملتهم كأعداء باتت من الأمور المقلقة. إذ باستثناء مقاطعة قسنطينة فإن منطقة المتيجة بسهولة وجبالها كانت بيد الأمير عبد القادر، مما جعل مؤسساتنا معرضة للخطر وقت الحرب ووقت السلم على حدّ سواء."

وكان بلانكي على دراية بهدف كل طرف أمضى هذه المعاهدة حيث قال: "وفي الحقيقة أن الهدنة لم تكن إلا فرصة لكل واحد لتقوية نفسه والبحث عن الكيفية التي يؤدي بها عدوه بكل الوسائل المخفية. على الأقل فعبد القادر لم يفهمها ولم يبحث

عن حجب مشاريعه بعد تسوية خلافاته والاتفاق على جميع النقاط مع الكراغلة، وبعد ندائه إلى كل المسلمين القاطنين فوق أراضيها وبمعدننا وحرصهم على الفرار نظموا صفوفهم بضواحي الشفة، ودخلوا التراب الذي نمنع من دخوله بفعل الهدنة."

من خلال هذا العرض الذي قدمه بلانكي يتأكد أن أطرافا فرنسية نادت بتطبيق سياسة إدارية مدنية وعدالة اجتماعية تحفظ حقوق الجزائريين في بلادهم أسوة بالسياسة التي سبق وأن طبقتها نابليون بونابرت في مصر.

ولكن السؤال المطروح على السياسة الفرنسيين آنذاك كان: هل يحكم الجزائريون أو الفرنسيون أو الاثنان معا الجزائر ولصالح من؟

ولم تكن الأطراف المنظّرة أو المسيرة للجزائر متفقة على إجابة واحدة. إذ كان بلانكي وبعض من الجزائريين أنفسهم يؤيدون الرأي الذي يخول للفرنسيين أن يكونوا على رأس الإدارة سواء في المدينة أم في الريف. ومنهم الحسن بن عزوز. في حين كانت السلطة الفرنسية في الجزائر لم تواصل سياسة حكم الجزائريين لمصلحة الجزائريين لأن غالبوا (Galbois) تفتن إلى ضرورة تقليد المسؤوليات الإدارية إلى الفرنسيين فأسند إدارة كل من فيليبيل والحروش وجميلة وقالة وعامر الغرابية وبقية المناطق الأخرى إلى قادة فرنسيين، وإلى قادة عرب هم ضباط يعملون في الجيش الفرنسي.

ولم تسلم هذه السياسة الإدارية من نقد وجهه كثير من الفرنسيين بخاصة والمعمرين بعامة، ومنهم بلانكي الذي انتقد هذه السياسة الإدارية خاصة خلال الفترة الممتدة من عام 1839 إلى 1840 على أساس أنها:

- سمحت لليهود أن يحتكروا التجارة مثلما هو الحال بالنسبة لليهودي ابن دحمان المدعو ماربوني.
- استبقت هيمنة العملة التونسية في التداول بين الجزائريين.
- لم تعتن بالجنود.
- تسامحت مع الصناعيين الذين استغلوا الأراضي بشكل مجاني.

### 3 - نقد دي نوفو

وبالرغم من أن بلانكي كان على جانب من الدقة في نقده للسياسة الفرنسية في الجزائر إلا أنه كان هو الآخر موضع نقد؛ يقول دي نفا بما يمكن ترجمته: إن الهدف الذي نحن بصدد عرضه هنا بناءً على ما جاء في كتاب بلانكي الذي عنوانه: "الإدارة الفرنسية في مقاطعة قسنطينة خلال عام 1839 و 1840 و 1841 - 1842 إلى يومنا هذا". هو أن بلانكي انتقد الإدارة السياسية الفرنسية في الجزائر على أساس أن التوسع العسكري لم يتعد منطقة سطيف. وكان هذا التوسع محدودا بالطريق الرابط بين فيليبفيل وقسنطينة. ومحصورا بين هذه الأخيرة وسطيف. ولم تتمكن هذه الإدارة من الاحتلال أكثر من مخيم الديس والحروش

والتوميات واسمندو وميلة وجميلة؛ وبرغم احتلالها لهذه الأماكن فهي كلها عرضة لهجمات الجزائريين. وأنه في هذه الفترة إلى يوم 23 ماي 1840 كانت الأحداث دموية على الطريق الرابط بين قسنطينة وعنابة. وكذلك في مخيمات سيدي طمطم وقالمة ونشماية والدرعان. وحتى في قسنطينة نفسها التي لم تسلم من الحوادث كالاغتيالات والسرقات. ولم يتمكن القضاة المسلمون الذين كلفوا لفرض الأمن والاستقرار بالمدينة من توفير الحماية.

لكنّه -حسب قول دي نفا - خفي على بلانكي أن يذكر الحملة العسكرية الجميلة إلى مسيلة وإلى تبسة التي مكنت من توسيع حدودنا إلى الصحراء. ومن جهة أخرى يتحدث بلانكي - حسب قول دي نفا - عن الانسحاب من المخيمات في ميلة وجميلة وسيدي طمطم ونشماية. وكذلك عن القبائل التي لم تخضع مثل الحراكطة وأولاد يحي بوطالب والنمامشة. بجانب القبائل التي كانت تحيط بمسيلة مثل أولاد دراج وأولاد سي حملة وأولاد عين ماضي. ردّا على هذا يقول - (دي نفا): إن مخيم كل من الديس والتوميات قد تمّ التخلي عنهما منذ عام 1840 وإن المخيمين الموجودين في الحروش واسمندو يتحصن في كل منهما 600 محارب. وإن الأمن والاستقرار يسودان الطريق الرابط بين فيليبفيل وقسنطينة.

وأنه منذ عام 1841 كانت ست كتائب بمجموع 2000 محارب متمركزة في كل من الصفصاف والديس والحروش والتوميات واسمندو. ولم تمنع هذه القوات سكان المنطقة من الهجوم على القوات الفرنسية؛ من ذلك أن ضباطا أصيبوا في المنطقة ما بين الحروش والتوميات بطلقات نارية من أولاد الشيخ بنياني الذي قتل أثناء الهجوم على الحروش عام 1840. بجانب مقتل فرنسيين حيث كلف ابن عيسى بالقبض على القتالين ومحاكمتهما وتمّ تنفيذ حكم الإعدام فيهما.

بناء على هذه المعطيات يستتكر ويتساءل دي نفا هل يمكن تأييد الرأي الذي قال به بلانكي "من أن مقاطعة قسنطينة ليست مستقرة وأن فرنسا الآن نائمة على بركان، لأن مع الأسف أنه لا يمر يوم من دون وقوع إصابات واغتيالات." لا يمكن القول بذلك لأنه بالنسبة لعامي 1839 و1840 كانت الحوادث قليلة جدا على الطريق الرابط بين الحروش وفيليفيل. وكذلك على طريق عنابة لكن عام 1842 شهدت هجمات كثيرة، برغم أن قالبو حاكم قسنطينة قد زارا فيليفيل مرتين. وكان السكان يرحبون به ويعنون له الولاء، خلاف الأمر الذي قابل به السكان للجندال نيقيري، حيث تعرضت القوافل للنهب من طرف المسمى ابن بازاش. وكانت طلقات نارية ليلة يوم 10 أفريل 1842 على الحامية العسكرية في الحروش. من دون أن ننسى استقرار الأوضاع على

طول الطريق الرابط بين قسنطينة وسطيف، وذلك بفضل تأثير بوعكاز شيخ فرجيوة الذي أعلن ولاءه للجنرال قالبوا. وفي أكتوبر 1838 لم تكن سطيف محتلة، وجميلة هي التي كانت تحت حماية قواتنا العسكرية المشكلة من 663 محارب وقد تعرضت هذه القوة المتمركزة بجميلة إلى هجمات قبائل كل من بجاية وجيجل وزواغة.

من خلال نقد بلانكي وردّ دي نفا تكاد ملامح الصورة تكتمل عن السياسة الإدارية الفرنسية وعن المقاومة الوطنية في قطاع الشرق الجزائري؛ والمتمثلة في التوسع العسكري وإشراك شيوخ جزائريين في إدارة جزء من البلاد باسم فرنسا. لأنه من خلال ردّ دي نفا يتبين أن هجوم سي زغدود<sup>17</sup> على قرية الحروش بقوة 600 محارب يوم 20 ماي 1842 وتحت شعار الجهاد (La guerre sainte) والذي جاء ردا على حملة الجنرال نيقري في منتصف عام 1841 ضد أولاد الحاج الذين هاجموا قافلة متجهة من فيليبفيل إلى قسنطينة. وردا على تعيين كل من علي بن با أحمد وحامد بن محمد قائدين على قبائل المنطقة برغم أن كلا منهما لم يكن من القبائل أصلا وإنما من عرب المدن. وأن القائد الأعلى لم يتفطن إلى هذا. وإذا كانت قبائل كثيرة مالت إلى فرنسا وبقيت تحت إدارتها فقبائل أخرى تدمرت

---

17 - لمعرفة شيء عن ثورة سي زغدود في شمال قسنطينة يراجع ما في كتابنا: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، مطبوعات جامعة منتوري - قسنطينة 1999، ص -ص. 28- 47

من هذه الإدارة وطلبت الإذن من الإدارة الفرنسية بالرحيل من موطنها مثلما حدث مع قبيلة السقنية حين اتصل سبعة من شيوخها بحاكم قسنطينة مشتركين من عدم قدرة قبيلتهم على التكيف والعيش تحت إدارة القانون الفرنسي فطلبوا من هذا الحاكم الإذن بالرحيل من بلدهم الأصلي والعيش ولو في ظروف سيئة بتونس<sup>□</sup> نخ.

استعانت السلطة الفرنسية في فرض إدارتها وقمع المقاومة بالشيوخ الموالين لها؛ من ذلك أن بوروي الذي عينته فرنسا قائدا استدرج شيخ كل من أولاد الحاج وبني اسحق وبني توفوت إلى فيليبفيل وألقى عليهم القبض الأمر الذي دفع هذه الأعراش إلى إلقاء القبض على ولد بوروي رهينة طالبين في المقابل إخلاء سبيل الشيوخ.

وقد تظن بلانكي إلى النعرات الموجودة داخل الصفوف الجزائرية فاقترح تعيين فرنسيين قادة لإدارة البلاد بدل جزائريين. لكن السلطة الفرنسية ردت على انتقادات بلانكي بأنه سبق وأن عين الفرنسيون قادة ولكن القبائل مثل أولاد سلام والتلاغمة والعلمة والحراكتة وعامر الشراقة كلها كانت تقتل القادة الفرنسيين. لهذا فكر قادة قسنطينة في أن يكون قادة هذه القبائل منهم هم أي أن يكون الحكم الإداري جزائريا ولصالح فرنسا. وأحسن مثال على هذا هو أن ضابطا من أهالي الجزائر لفيلق من

---

□ نخ - أرشيف وزارة الحربية الفرنسية - فانسان، باريس ، المصدر السابق.

الرماة تمكن من السيطرة على منطقة بمجانية دون أن يتعرض للقتل خلاف الأمر لو كان القائد فرنسيا. ولهذا طبقت السلطة الفرنسية سياسة أن يحكم الفرنسيون البلاد بأهل البلاد. وتمّ تعيين علي بن با احمد خليفة على الساحل وعلى فرجيو. وكان تعيين ابنه سعد قائدا على أولاد دراج جنوب مسيلة وصالح (وهو ابن عم علي) قائدا على أولاد عبد النور وفرحات (وهو صهر علي) قائدا على التلازمة وابن واني (وهو صهر علي كذلك) قائدا على عامر الغرابة وعلى العلة وكذلك الطيب بن عبد الله (ابن عم لعلي) على الزمول والسقنية.

ومن باب الإثراء للموضوع يمكن القول أنه بناء على الوثيقة القيّمة التي قدمها مقناوة شريف<sup>19</sup> يكون أول قائد عين في مدينة قسنطينة هو حمودة بن سيدي الشيخ ابن محمد الفقون مثلما سبق ذكره. وفي مارس عام 1841 عين نيقري حاكم قسنطينة عمار بالقشي خلفا لمحمد بن الفقون الشيخ. وخلف عمار بالقشي الضابط غاسلان بقرار من الحاكم العام والصادر 28 أفريل 1848.

وأصدر غاسلان سلسلة من القرارات للتنظيم الإداري والاجتماعي. وكانت هذه القرارات مقسمة إلى ثلاث مهام رئيسية هي أولا: الشرطة العامة ثانيا: الضرائب والأسعار خاصة أسعار

□ لـ - هذه الوثيقة هي كراس يشتمل على 114 مادة قانونية تركها شيخ البلاد غاسلان وهو ضابط متقاعد في جيش القناصة. ينظر: Megnaoua Chérif, Le

الخبز واللحم. ثالثاً: تعيين الموظفين. حيث كانت ستة قوانين تتعلق بالشرطة وتنظيم الحياة العامة كالتنظيف والحراسة ليلاً وتسجيل حالات الولادة للجزائريين<sup>20</sup>. وسبعة عشر قانوناً خاصة بالخبز مست الوزن والسعر (وحدد سعر الخبز من وزن 350 غرام بـ 5 سم). ونفس الشيء بالنسبة إلى سعر اللحم الذي صدرت في شأنه تسعة قوانين: مثلاً في عام 1848 حدد سعر الكيلوغرام الواحد من لحم الخروف بـ 40 سم و 50 سم لكلغ من لحم البقر. وفي عام 1850 حدد الكيلوغرام من لحم الخروف بـ 60 سم ومثله من لحم البقر بـ 70 سم. وكانت كل هذه المهام والقوانين قد وضعت في زاوية ابن نعمون وفي أحد المساجد باستثناء خمس مهام تم وضعها في مقر الإدارة الفرنسية وتعلقت ثلاث منها برتبة خوجة أسندت إلى شيخ وقائد الحراسة وأمين. وبلغ مجموع المهام 76 تعييناً. كما نصت هذه القرارات على تعيين 21 طالباً لتدريس القرآن منهم: أستاذ الآداب و 5 لحفظ القرآن وأجريت لهم رواتب تراوحت لكل واحد منهم ما بين 16 إلى 60 فرنكاً. و 12 إماماً براتب تراوح ما بين 40 إلى 300 فرنك. مع العلم أن أهم الزوايا كانت زاوية بن نعمون وزاوية نجم الدين (تسمى حنصالة) وزاوية بن رضوان وزاوية تلمساني بجانب 22 مسجداً و 18 فندقاً.

20 - من القوانين التي ألزم بها قائد البلاد السكان هي ضرورة تبليغ حالات الولادة في حينه (قانون 20 جويلية 1848).

مما تقدم يتبين لنا إن السياسة الإدارية الفرنسية في الشرق الجزائري بداية الاحتلال كانت متميزة وقامت على إدارة البلاد بأبناء البلاد. وتأسست هذه السياسة الفرنسية على خمس هيئات: المجلس الحربي والحاكم العسكري للناحية ومجلس خاص وقائد المدينة والخليفة. وكان للجزائريين دور ملموس فيها. مثلما كان الاتفاق بين أغلب الأطراف على ضرورة احتلال الجزائر كلها من دون الجلاء عنها لكن الاختلاف كان بين هذه الأطراف حول طريقة الاحتفاظ بها؛ لهذا قدمت مشاريع كثيرة ومنها مشروع لويس بلانكي الذي انتقد سياسة إدارة القادة العسكريين في الجزائر ودعا إلى الاقتداء بسياسة نابليون بونابرت التي طبقها في مصر.

والله الموفق